

مهمة ٩ لمقرر دراسات نقدية ٣

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي

مهمة ٩





تطبيق النقد العلمي الذاتي على رسالة الماجستير / ورقة
البحثية خاصة بالباحث و وضع مقترحات للتحسين

المهمة المطلوبة



عنوان البحث :

"المسؤولية المدنية في عمليات البورصة"

أولاً: النقد العلمي الذاتي لبحث المسؤولية المدنية:

يهدف النقد العلمي الذاتي إلى تقييم البحث من منظور موضوعي يوازن بين نقاط القوة والقصور، ويُقيّم مدى التزام الباحث بقواعد ومناهج البحث العلمي، ومدى جودة النتائج والاستنتاجات

04

(١) نقد مشكلة البحث:

نقاط القوة:

- صيغت المشكلة بوضوح، وتحددت حول نطاق المسؤولية المدنية في عمليات البورصة وآثار الإخلال بواجبات الإفصاح والشفافية.
- تتوافق مع التوجهات البحثية الحديثة في الأسواق المالية.
- ترتبط ارتباطاً مباشراً بحماية المستثمرين، مما يعكس أهميتها التطبيقية.

نقاط القصور:

- لم تُحدّد المشكلة نطاقاً زمنياً دقيقاً (معايير SMART).
- كان يمكن صياغتها لتكون أكثر تركيزاً على نوع معين من المسؤولية (مثلاً: مسؤولية الوسطاء أو الشركات المدرجة فقط).
- لم يُبرز الباحث أثر التحول الرقمي على طبيعة هذه المسؤولية إلا بشكل محدود.

المقترحات:

- إعادة صياغة المشكلة لتتضمن إطاراً زمنياً واضحاً، وتحديد المتغيرات بدقة أكبر.
- إدماج تأثير التقنيات الحديثة (الذكاء الاصطناعي—التداول الإلكتروني) كجزء من المشكلة البحثية.

٢. نقد الخلفية النظرية:

نقاط القوة:

- تضمن البحث مراجعة جيدة للنصوص النظامية (نظام السوق المالية - اللوائح التنفيذية).
- شمل عرضاً لمعظم المفاهيم القانونية الأساسية للمسؤولية المدنية.

نقاط القصور:

- ضعف في التحليل النقدي للدراسات الأجنبية ومقارنتها بالدراسات المحلية.
- عدم ربط كافٍ بين النظرية القانونية والممارسات القضائية الفعلية على مستوى السوق السعودي.
- غياب إطار نظري موحد يضبط العلاقة بين الإفصاح والضرر والسببية.

المقترحات:

- تبني إطار نظري واضح يربط المعلومات - الخطر - المسؤولية.
- توسيع المراجعة لتشمل اجتهادات قضائية أجنبية (خاصة الأمريكية والفرنسية).
- استخدام نماذج تفسيرية (مثل نظرية الوكالة أو نظرية المعلومات غير المتماثلة).

٣. نقد المنهجية:

نقاط القوة:

- اختيار منهج وصفي - تحليلي مناسب لطبيعة الموضوع القانوني.
- وجود مقارنة قانونية جيدة بين النظام السعودي وبعض الأنظمة المقارنة.

نقاط القصور:

- غياب منهج تطبيقي (بيانات - قضايا - مؤشرات).
- عدم استخدام تحليل إحصائي أو قضايا دراسة تدعم النتائج.
- لم يوضح الباحث كيف تعامل مع البيانات القانونية أو مصادرها أو معايير اختيارها.

04

المقترحات:

- إدخال منهج "تحليل الأحداث" لربط الإفصاح بتغير أسعار الأسهم.
- إدماج عينة من القضايا الفعلية الصادرة عن لجان الفصل في المنازعات المالية.
- توضيح معايير اختيار الأنظمة المقارنة وسبب تفضيلها على غيرها.

٤. نقد النتائج:

نقاط القوة:

- النتائج متسقة مع أهداف البحث.
- توفر تفسيراً جيداً لأثر الإخلال بالإفصاح على وضع المستثمر.
- تتضمن توصيات واقعية ومباشرة..

نقاط القصور:

- النتائج تحتاج إلى تعزيز بأمثلة تطبيقية أو قضايا محددة.
- لا توجد دلائل كمية على حجم الأضرار أو مدى تكرار حالات المسؤولية.
- بعض النتائج جاءت عامة ويمكن صياغتها بدقة أكبر.

المقترحات:

- دعم النتائج بأدلة قانونية أكثر، مثل أحكام أو تقارير دولية.
- ربط النتائج بنماذج قياس المخاطر القانونية.
- إضافة جدول يوضح العلاقة بين كل نتيجة والفرضية المقابلة لها.

04

٥. نقد التوصيات:

نقاط القوة:

- التوصيات عملية وتلامس جوانب تشريعية وتنظيمية.
- تعكس فهماً جيداً لاحتياجات السوق المالي السعودي.

نقاط القصور:

- بعض التوصيات غير مرتبطة مباشرة بالنتائج.
- افتقار واضح لأولويات تنفيذ التوصيات أو الجهات المسؤولة عنها.

المقترحات:

- ترتيب التوصيات حسب الأهمية والأثر.
- تحديد الأطراف المسؤولة (الجهة الرقابية - الشركات - القضاء - المشرع).
- وضع جدول يربط كل توصية بمشكلة محددة.

ثانياً: مقترحات للتحسين والتطوير (مباشرة وقابلة للتطبيق):

١. على مستوى المنهجية:

- إدخال تحليل قضايا من لجان الفصل.
- توظيف منهج مختلط.
- استخدام أدوات قياس الضرر المالي للمستثمر.

٢. على مستوى الإطار النظري:

- تبني "نظرية المعلومات غير المتكافئة" كأساس لشرح العلاقة بين الإفصاح والضرر.
- استخدام "نظرية الوكالة" لتفسير مسؤولية الوسطاء عن الإفصاح.
- دمج "نظرية المخاطر" لتحديد طبيعة المسؤولية (خطأ - موضوعية).

٣. على مستوى النتائج:

- تدعيم النتائج بأمثلة أو بيانات كمية.
- صياغة نتائج أدق تربط كل نتيجة بفرضيتها.

٤. على مستوى التوصيات:

- تحديد أولويات التوصيات والجهات المسؤولة.
- اقتراح نصوص نظامية محددة لتعديلها أو إضافتها.
- وضع برنامج تدريبي عملي للوسطاء حول الإفصاح.



Thank You